متطلبات تطبيق نسبة تغطية السيولة فـــي المصارف الاسلامية
دِراسة مقارنة بين مصرف إسلامي ومصرف تجاري

Requirements for Appling Liquidity Coverage Ratio in Banks
A comparative study between an Islamic bank and a commercial bank

محمود سامي حمد أ. د. صادق راشد الشمري أ. م. د. تهاني مهدي عباس

Dr. Tahani M.Abbas. Prof. Dr. Sadiq R.AlShammari Mahmoud S.Hammed

المستخلص

وجه البنك المركزي العراقي بتطبيق نسبة تغطية السيولة في المصارف التجارية والإسلامية ، دون مراعاة الخصوصية للمصارف الإسلامية من حيث تطبيق هذه النسبة ، وجاء هذا البحث ليوضح الاختلاف بين المصارف الاسلامية والتجارية من حيث تطبيق النسبة ، إذ تكمن مشكلة البحث في الإجابة على سؤالين: 1)هل تتوافر متطلبات نسبة تغطية السيولة في المصارف الاسلامية. 2) هل يتمايز تطبيق نسبة تغطية السيولة في المصارف الاسلامية عنها في المصارف التجارية ، وهدَف البحث إلى تحديد متطلبات نسبة تغطية السيولة ، وقياسها للمصارف عينة البحث، وقياس الفروقات بين المصارف الاسلامية والتجارية من حيث تطبيق النسبة، وتمثلت الحدود المكانية في أربعة من المصارف العراقية الخاصة منها أثنين أسلامية ، وتم أستخدام الوسائل الاحصائية منها الارتباط والتأثير واختبار كاي (chi)، وخلُص البحث الى أن بنود الميزانية العمومية المستخدمة في بسط ومقام نسبة تغطية السيولة عينها للمصارف الاسلامية والتجارية، وأوصى البحث بضرورة قيام البنك المركزي العراقي إضافة بنود داخل الميزانية والتعديل على معدلات التدفق لصالح المصارف الاسلامية.

Abstract

The Central Bank of Iraq addressed the application of the ratio of liquidity coverage in commercial and Islamic banks, without taking into account the privacy of Islamic banks in terms of application of this ratio, and this research to clarify the difference between Islamic and commercial banks in terms of applying the ratio. The problem lies in the answer to two questions: Liquidity coverage ratio requirements are available in Islamic banks. 2) Does the application of the ratio of liquidity coverage in Islamic banks differ from that of commercial banks, and the objective of the research is to determine the requirements of the ratio of liquidity coverage, measurement of the sample banks and the measurement of differences between Islamic and commercial banks in terms of applying the ratio. The spatial boundaries in four of the Iraqi private banks The study concluded that the balance sheet items used in establishing and setting up the liquidity coverage ratio were the same for the Islamic and commercial banks. The research recommended that there be Central Bank of Iraq by adding items within the budget and the amendment to the flow in favor of Islamic banks rates.

المقدمة

تخضع المصارف كافة الى رقابة واشراف السلطة التنفيذية متمثلة بالبنك المركزي ، ولغرض التأكد من قيام هذه المصارف بالتزامها بتنفيذ تعليماتها والامتثال لها وخصوصاً ما ورد بمقررات بازل III فيما يخص ايفاء المصارف بمتطلبات نسبة تغطية السيولة LCR ، اذ يعد هذا المؤشر من المؤشرات التي تحافظ على سلامة المصارف والسيطرة على ادارة سيولتها المصرفية ، بأعتبار ان السيولة Liquidity من اهم اهداف المصارف اضافة الى الربحية والامان ، حيث ان المصارف جادة في سعيها للالتزام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بكافة تعليمات وتوجيهات البنك المركزي فيما يتعلق بالسيولة المصرفية والسقوف الائتمانية والغرض من ذلك المحافظة على مركزها المالي وسمعتها في السوق ، وإن المصارف تقدم الأئتمان بشقيه النقدي والتعهدي الكفوءين وبما يخدم هدفها في تحقيق المزيد من الارباح و تحقيق ميزة تنافسية وتحقيق تنمية مستدامة ، ومن بين المؤشرات التي يتم اعتمادها من قبل المصارف لغرض التنبؤ بالوضع المالي للمصرف (المستقبلي) نسب السيولة المقترحة في اجتماع لجنة بازلIII الدولية في سنة 2010 حيث خرجت بعدة اقتراحات منها تطبيق نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio LCR) توضح النسبة قدرة المصرف على الوفاء بمتطلبات المودعين وطالبي القروض في المدى القصير.

ضم البحث اربعة مباحث ، تطرق المبحث الاول لمنهجية البحث والدراسات السابقة باللغة الانكليزية ، وخُصص المبحث الثاني للجانب النظري للبحث ، في المطلب الاول تم توضيح مفهوم السيولة واهميتها للمصارف ،اما في المطلب الثاني تم التطرق الى مفهوم المصارف الاسلامية وبعض صيغ التمويل الاسلامية ، وضم المبحث الثالث الجانب العملي للبحث ، والمبحث الرابع توضيح لاهم الاستنتاجات والتوصيات التي خلُص اليها البحث.

المبحث الاول : منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

اولاً. مشكلة البحث:

يمكن توصيف مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤلات الاتية:-

1. هل تتوافر متطلبات تطبيق نسبة تغطية السيولة في المصارف الاسلامية.
2. هل يتمايز تطبيق نسبة تغطية السيولة في المصارف الاسلامية عنها في المصارف التجارية.

ثانياً . أهداف البحث ، يسعى الباحث الى تحقيق الاهداف الأتية:-

1. تحديد متطلبات تطبيق نسبة تغطية السيولة.

2. قياس نسبة تغطية السيولة لعينة البحث.

3. قياس الفروقات بين تطبيق نسبة تغطية السيولة في المصارف الاسلامية عنها في المصارف التجارية.

ثالثاً . اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في الأتي :-

1. حداثة تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR بالمصارف العراقية الاسلامية وأنها اصبحت ذات حضور كبير في القطاع المصرفي العراقي فضلاً عن خصوصيتها المميزه التي تتطلب تكييف احتساب نسبة تغطية السيولة LCR وفق فلسفتها وآليات عملها.
2. انه يركز على احد المواضيع الحيوية والمهمة وهي نسب السيولة المصرفية وبالتحديد نسبة تغطية السيولة LCR ، حيث أن: السيولة المصرفية تشكل هدفاً مهماً للمصارف يحقق لها الامان و السلامة المصرفية التي هي احد الاهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات لجنة بازل الدولية.

رابعاً . حدود البحث : - وتتمثل بالأتي : -

الحدود الزمانية : وتتمثل في المدة الزمنية التي تتراوح من سنة 2010 الى 2016

الحدود المكانية : عينة من المصارف العراقية الخاصة في محافظة بغداد.

خامساً . عينة البحث:

وتتمثل في القطاع المصرفي باختيار عينة عمدية من المصارف العراقية الخاصة كحالة دراسية كون بياناتها متاحة للجمهور تتمثل في(المصرف الوطني الاسلامي ، والمصرف العراقي الاسلامي للأستثمار والتنمية) والمصارف التجارية تتمثل في(مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، ومصرف بغداد).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً : متغيرات البحث

المتغير المستقل : نسبة تغطية السيولة.

المتغير التابع : العائد على حق الملكية.

إذ إنَّ: معدل العائد على حق الملكية Rate of Return on Equity, ROE: يقيس المؤشر كفاءة الادارة المصرفية في توظيف اموال المصرف ومن ثمَّ قدرة هذه الاموال على تحقيق الارباح (الزبيدي ، 2011 ، 59) ، وهو مقدار العائد على كل دينار واحد مستثمر من اموال المالكين إذ تمثل راس المال المدفوع والارباح المحتجزة والاحتياطيات والمخصصات (ال شبيب، 2012،110)، وكلما ارتفعت النسبة دل على قدرة الادارة المصرفية على تحقيق الارباح من رأس المال المملوك (الكروي : 2009 ، 6) .

ويمكن التعبير عن نسبة الـROE بالمعادلة الآتية :-

$$\text{معدل العائد على حق الملكية ROE} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}}$$

سابعاً : فرضية البحث : يستند البحث الى الفرضيات الرئيسية الأتية : -

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة تغطية السيولة والعائد على حق الملكية.

الفرضية الثانية:

يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة تغطية السيولة مع العائد على حق الملكية.

الفرضية الثالثة:

هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين المصارف الاسلامية والمصارف التجارية لنسبة تغطية السيولة.

ثامناً : الأنموذج الفرضي للبحث :-

أعتمد البحث على النموذج الفرضي الموضح ادناه والذي يمثل العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بـ**(نسبة تغطية السيولة)** وبين المتغير التابع المتمثل بـ**(العائد على حق الملكية)**.

تاسعاً: مصادر جمع البيانات والمعلومات :

يعتمد البحث على الادبيات العلمية المتوافره في البحوث والكتب والاطاريح والرسائل وكذلك التعليمات الصادرة من لجنة بازل المصرفية لبناء الاطار النظري المفاهيمي ، فضلاً عن اعتماد البيانات المالية للمصارف عينة البحث في اجراء الجانب العملي والتطبيقي .

عاشراً : بعض الدراسات السابقة :

1. **دراسة Stefan W Schmitz ,2012 بعنوان(نسبة تغطية السيولة LCR تحت الضغط):** هدفت الدراسة الاجابة على مجموعة من التساؤلات تتلخص بـ(هل يوفر ضغط التمويل الحالي لبنوك الاتحاد الأوروبي سبباً لتأجيل أو حتى إعادة التفكير في LCR ؟ هل يؤدي التنعيم العام لمعايرة LCR إلى تحسين شروط التمويل لبنوك الاتحاد الأوروبي؟ هل تكاليف إدخال LCR كبيرة بما يكفي للتأثير على تكاليف الإقراض للاقتصاد الحقيقي بشكل كبير؟هل يقوم سوق المال غير المضمون بفعالية بفرض انضباط السوق؟ هل يضمن النقص في الأصول الآمنة توسيع الموجودات السائلة عالية الجودة HQLA؟ وخلصت الدراسة الى إن التوافق الدولي حول الحاجة إلى تنسيق وتحسين تنظيم السيولة يعرض الاستقرار المستقبلي للنظام المصرفي في الاتحاد الأوروبي للخطر. علاوة على ذلك ، فإن انخفاض قدرة البنوك على تحمل مخاطر السيولة لا يسهم في تحسين ظروف تمويل المصارف ، كما أنه لا يرفع الضغط على أسواق الأصول الآمنة. وفي الوقت نفسه ، سيتم دراسة أي نتائج ضارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محتملة غير مقصودة من LCR على القروض الصغيرة والمتوسطة ، وتمويل التجارة ، والنمو الاقتصادي المستدام بدقة ، لكل هذه الأسباب ، لا ينبغي أن تزداد حالة عدم اليقين التي تساهم في تحذير المستثمرين المحتملين في السندات المصرفية غير المضمونة من خلال الإشارات المتضاربة على الالتزام بإصلاح تنظيم السيولة. وهذا يزيد من عدم تشجيع استثماراتهم في السندات المصرفية غير المضمونة ويزيد من تفاقم أزمة تمويل البنوك الأوروبية.

2. **دراسة Lakshmi Balasubramanyan and David D. VanHoose بعنوان (ديناميكية ورقة التوازن البنكية في ظل قيود نسبة تغطية السيولة LCR):** تتضمن معايير اتفاقية بازل 3 قيودًا على نسبة تغطية السيولة (LCR) ، مما يؤدي إلى وجود صلة بينية بين خيارات الميزانية العمومية للبنوك والودائع المتأخرة. يتطلب تقييم آثار قيود LCR على خيارات الإيداع والقروض المثلى للبنوك إطار عمل زمني . يوضح تحليلنا للنموذج البنكي الديناميكي أن فرض القيد LCR له بوجه عام تأثيرات غامضة نظريًا على استقرار مسارات الميزانية العمومية الديناميكية المثالية للبنوك. حتى في الحالات الخاصة ، مثل الحالات التي يحظر فيها المنظمون على البنوك تطبيق الأوراق المالية للوفاء بقيد LCR أو عندما تواجه البنوك في آن واحد أنظمة رأس المال القائمة على المخاطرة بينما تواجه الصرامة في مراكز رأس المال الخاصة بها ، فإن المسارات المثلى للودائع المصرفية تظهر زيادة مستمرة للوقت ، ولكنها تصبح أكثر استجابة لصدمات أسعار الفائدة في السوق .
3. **دراسة Stefan W. Schmitz, 2013 بعنوان (أثر نسبة تغطية السيولة LCR على تنفيذ السياسة النقدية):** تحلل هذه الورقة أثر المكون قصير الأجل لمعايير السيولة الجديدة في بازل 3 ، وهي نسبة تغطية السيولة (LCR) ، على تنفيذ السياسة النقدية في منطقة اليورو. ويستخدم إطارا مفاهيميا للتحقيق في التفاعل بين سوق المال وتنفيذ السياسة النقدية. وبناءً عليه ، تجادل بأن التركيز المعزول على التأثير على LCR يميل إلى التقليل من شأن التحديات المستقبلية لتنفيذ السياسة النقدية لسببين: **أولاً** ، التعقيبات وديناميكيات الشبكة تؤدي إلى تفاقم تأثير المعيار ؛ **ثانياً** ، تتحدى الأزمة المستمرة نفسها تنفيذ السياسة النقدية في منطقة اليورو من خلال تأثيرها على علاقة المراجحة (المتصوَرة) بين عمليات السوق المفتوحة والسوق النقدي غير المضمون. تختتم الورقة من خلال مناقشة ردود الفعل السياسية المحتملة بشأن كل من معايرة LCR والإطار لتنفيذ السياسة النقدية....

المبحث الثاني: الجانب النظري- المطلب الاول : السيولة المصرفية

اولاً . تعريف السيولة المصرفية:

هي مقدار ما متوفر لدى المصرف التجاري من اصول سائلة قابلة للتحول الى نقد بشكل سريع دون خسارة تذكر، لسداد الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير (الهواري : 1978 ، 60) او هي امكانية الاصل للتحول الى نقد بشكل سريع وسهل وبأقل كلفة (Klein,1982 :11) او مدى قدرة المصرف على مواجهة التزاماته تجاه المودعين بشكل كبير و اولاً ، وتلبية طلبات طالبي القروض تلبيةً لحاجات المجتمع (الحسيني و الدوري : 93 ، 2000) السيولة ، مقدار أي مال وآلية تحويله بسهولة وسرعة ودون خسارة الى نقد (رمضان وجوده : 2000 ، 93) او هي مجموعة التدفقات أو أرصدة البنك النقدية المتاحة التي تحدد قدرته على مواجهة الظروف الطارئة والتي تتطلب أموال إضافية وفورية (مصطفى و غفار,2000 :249) تعبر السيولة المصرفية عن مقدرة المصرف على التسديد نقداً جميع التزاماته التجارية ، والاستجابة لطلبات الائتمان او منح القروض الجديدة ، ما يستدعي توفر نقد سائل او إمكانية الحصول على النقد عن طريق تسييل بعض اصوله سريعة التحويل الى نقد سائل بسرعة و سهولة (ابو احمد : 2002 ، 185).

ثانياً . أهمية السيولة المصرفية:{(جميل : 2003 ، 3) ، (السعدي, 2010: 47). (جلدة : 2011 ، 90)}

1. يمثل النقد شريان حياة المصارف ووجودها ، والذي يجب أن يبقى متدفقاً وحاضراً تحت الطلب والاستحقاق ، وخلافه من الممكن أن يَتعرض المصرف لخطر الإفلاس، لعدم إمكانية تأجيل الدفع عند الطلب ولحجم الحركة المالية للمصارف وعدم القدرة على التنبؤ بحجم وزمن انسياب الأموال من المصارف وخروجها منها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. تساهم السيولة في تعزيز قدرة المصرف على مواجهة التزاماته تجاه المودعين في مواعيد استحقاقها.
3. تعد السيولة عنصر الامان للمصرف كونها تجنب المصرف الخسارة التي قد تعرضه الى تصفية اصوله غير السائلة
4. تعزيز ثقة الجهات الرقابية متمثلة بالبنك المركزي بالمصرف.

وعليه فأن المصارف تسعى بشكل جدي الى الظهور بالسوق بمظهر المسيطر فيما يتعلق بالسيولة ، كونها توضح اولى بنود الموجودات منها النقد وارصدة لدى البنك المركزي و المصارف المحلية والاجنبية والتي تمثل الاحتياطيات الاولية والموجودات المتداولة الأخرى التي تتميز بقابليتها للتحول الى نقد باقل او بدون خسارة تذكر. وفي أوقات الحاجة الماسه لها أو في أوقات الأزمات المالية التي تعصف بالمصارف ، وفي بعض الاحيان قد يؤدي نقص السيولة ليس لفقدان السمعة المصرفية فحسب ، بل يصل الى الافلاس كون المصرف هو مؤسسة مالية شغلها الشاغل تحريك الاموال بالموازنة بين الربحية والسيولة والامان.

وإن **المصارف التجارية** تختلف في نظرتها الى السيولة وتوازنها فمنها تسعى الى تحقيق عائد مرتفع عن طريق توجيه السيولة الى القروض والتسهيلات الائتمانية طويلة الاجل ذات الربحية العالية فهي رغم ذلك مجازفة باموال المودعين ، أما الادارة المتحفظة فتقوم بالاحتفاظ بالمزيد من الموجودات السائلة عالية الجودة لإمكانية تحويلها الى نقد سريع في السوق مع العلم انها لا تحقق لها ارباح الا الشيء البسيط ، ومنها بين هذا وذاك فهي تلك السياسة المعتدلة تعمل بتوازن بين توفير أموال الصرف الفوري (السيولة)، مع الاستثمار في بعض الموجودات السائلة ومنح القروض بدرجة معقولة وضمن السقوف الائتمانية المحددة من الجهات الرقابية ، وتحقيق الارباح ضمن الامكانيات المالية المتاحة ، فهناك تقارب بين مدد الموجودات والمطلوبات لتلافي حدوث أية فجوة زمنية بين الموجودات والمطلوبات ما يعكس سياسة متوازنة متنبئة بالودائع والسحوبات وطلبات المقترضين اعتماداً على البيانات والمعلومات التاريخية المتوافرة لديها.

ثالثاً . مكونات السيولة : تتلخص مكونات السيولة في جزئين رئيسيين وكما يأتي:-

1. الاحتياطيات الاولية (السيولة الحاضرة) :

هي تلك الموجودات التي يمتلكها المصرف دون ان يكسب منها عائداً ، وتتكون من النقد لدى الصندوق ، و لدى البنك المركزي والمصارف الاخرى اضافة الى الصكوك برسم التحصيل (عبد الله والطراد : 2006 ، 112) ، وتعتبر خط الدفاع الاول تجاه سحوبات الودائع (جمال وغادر ، 2013 ، 31) وتتمثل بالاحتياطي الالزامي والاحتياطي النقدي لمقابلة العمليات اليومية (السنهوري ، 2013 ، 141) ، وهي موجودات يمتلكها المصرف دون ان تحقق له اي عوائد او ارباح تذكر ، بل تعتبر خط الدفاع الاول تجاه اي التزامات.

2- الاحتياطيات الثانوية (السيولة شبه النقدية):

وهي عبارة عن موجودات يمكن تحويلها الى نقد عند الحاجة وتتكون من الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصومة ويمتلك هذا النوع فوائد تعمل على تدعيم الاحتياطيات الاولية ، وتحقيق بعض الارباح للمصرف ، وتوفير السيولة الموسمية ، كما ان الهدف من هذه الاحتياطيات هو تحقيق الربح بالدرجة الاولى ، ومن ثم تحقيق سيولة مناسبة للمصرف (عقل : 2000 ، 161)

رابعاً . اساليب توزيع السيولة المصرفية:

1. اسلوب تخصيص الاموال Style Allocating Money : ، (سعيد ، 2013 ، 45)

يأخذ هذا الاسلوب بالاعتبار نوع سيولة الاستخدام و كذلك آجل المصدر المالي ، حيث يقوم بتوزيع مصادر السيولة على استخدامات السيولة اعتماداً على السيولة والآجل ، فيخضع الودائع الجارية للاحتياطيات الاولية والثانوية ، اما ودائع التوفير يقوم بتوزعها ما بين القروض والاحتياطيات الثانوية ، والودائع الثابتة يستخدمها في منح القروض ، واخيراً عمليات الاقتراض وحق الملكية فيقوم بتخصيصها في محافظ القروض والاستثمارات طويلة الاجل والموجودات الثابتة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

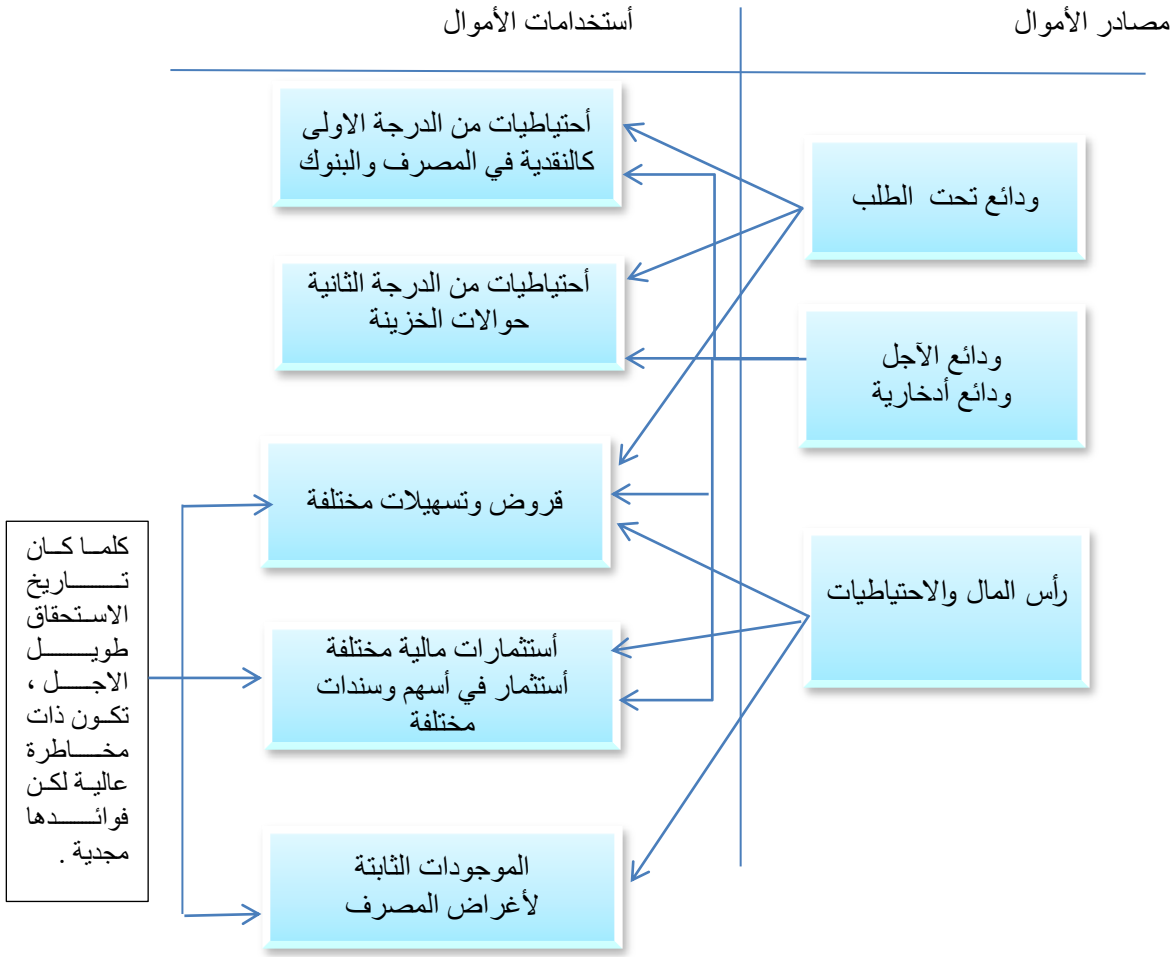

شكل (2) آلية إدارة الموجودات و إدارة المطلوبات

المصدر: الشمري ، صادق راشد ، إدارة العمليات المصرفية الواقع والتطبيقات العملية ، مطبعة السعدون ، بغداد ، 2014 ، 443

2. اسلوب مجمع الاموال (الاموال المشتركة), POFA (Pool-of Funds Approach)

يعتمد هذا الاسلوب على تجميع الاموال من مصادر التمويل المختلفة للمصرف التجاري سواء كانت داخلية او خارجية وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة للمصرف ، بالشكل الذي يحقق اهداف المصرف بغض النظر عن طبيعة المصادر و تواريخ استحقاقها والشكل رقم (3) الأتي ، يوضح اسلوب تجميع الاموال (آل شبيب ، 2012 ، 167).

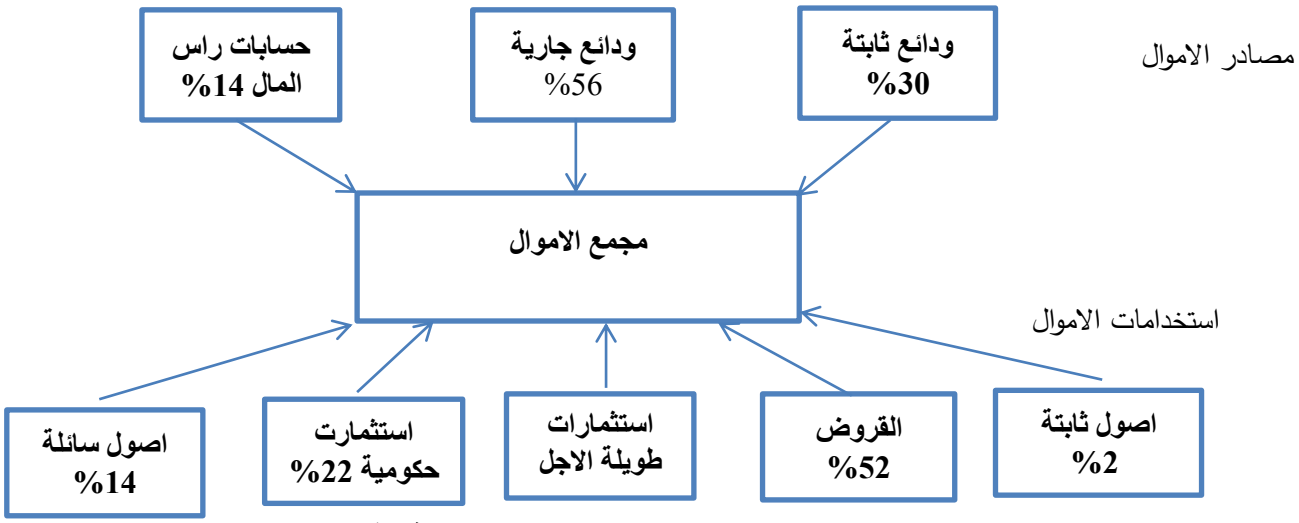

شكل رقم (3) اسلوب مجمع الاموال (الاموال المشتركة) في المصرف التجاري

المصدر : (آل شبيب ، دريد كامل ، إدارة البنوك المعاصرة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن ، 2012 ط 1 ، 167)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني . المصارف الأسلامية:

هي مؤسسات مالية إسلامية تقدم الخدمات المصرفية والمالية وتباشر أعمال التمويل والاستثمار في شتى المجالات وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الأسلامية في مجالات المعاملات والمساهمة في تحقيق التنمية الأجتماعية والأقتصادية وتشغيل الأموال بهدف المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة والكريمة للأمة الاسلامية (الرفاعي ، 2004 ، 17) او هو مؤسسة مصرفية مالية عقائدية تعمل وفق الشريعة الاسلامية وتهدف لتحقيق الربح المقبول شرعاً ، من خلال تجميع الاموال وإعادة استخدامها نحو صالح المجتمع ، (النجار ، 2009 ، 42) " المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الأسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية " ، وفقاً لمبدأ المشاركة في الارباح والخسائر ، من خلال اطار الوكالة العامة والخاصة ، (وهبة ، كلاكش ، 2011 ، 14) ، وتم التطرق في هذا المبحث لصيغ التمويل الاسلامية المعمول بها في المصارف العراقية الاسلامية منها (المضاربة ، المرابحة ، المشاركة) وكما يأتي:-

اولاً . المضاربة :

1. **تعريف المضاربة**

تعريف المضاربة على أنها قيام صاحب المال بدفع مبلغ معين لصاحب العمل او المؤسسة الاستثمارية وذلك بغرض استثماره له، شرط ان يتم توزيع الربح المتحقق على اساس نسبة معينة من الربح ، وليس من اصل رأس المال ، كونها اكثر عدالة في التوزيع عما يحققه النظام الربوي ، ولا يتم توزيع الربح الا بعد استعادة اصل رأس المال ، (عيسى ،2016 ، 11) .

2. شروط صحة المضاربة :

<u>اولاً. شروط رأس المال:</u>

1. أن يكون راس المال نقداً ، حيث ان المضاربة تكون غير صحيحة في حال كان رأس المال عقاراً او شيءً من العروض.
2. أن يكون رأس المال معلوم المقدار كون الجهالة في معرفة مقدار رأس المال تؤدي الى جهالة الربح ، وأن معلومية الربح شرط لصحة المضاربة ، وان الجهالة تفضي الى المنازعة و بالتالي فساد العقد.
3. أن يكون راس المال عيناً لا ديناً بذمة المضارب بجهده ، حيث ان الذي بالذمة لا يتحول أمانة.
4. تسليم راس المال المتفق عليه الى المضارب . لأنه امانة ، حيث ان الامانة لا تصح الا بالتسليم كالوديعة ، فلو اشترط صاحب المال بقاء يده على المال فسدت المضاربة . (السيد طايل ، 2012 ، 262 – 263).

ثانياً . شروط توزيع الربح: (ابو محيميد ، 2008 ، 91).

1. ان يكون الربح مشترك بين الطرفين .
2. يجب تحديد نسبة كل طرف من الربح لدى التعاقد .
3. يجب عدم تحديد مقداراً للربح مقدماً .
4. يجب ان يتحمل صاحب راس المال الخسارة مالم يكن هناك تقصير من المضارب.

ثالثاً . شروط تنفيذ المضاربة: (المغربي ، 2004 ، 159 – 163)

1. يجب تقديم راس المال المتفق عليه .
2. يجب تحديد طبيعة نطاق المضاربة .
3. يجب تحديد طبيعة نشاط المضاربة .
4. يجب تحديد حدود المضاربة .
5. تحديد جزاء المضارب في حال الاخلال بالشروط المتفق عليها للتنفيذ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. أطراف المضاربة في المصارف الاسلامية :

اولاً. صاحب الوديعة الاستثمارية ويسمى (المضارب بماله) .

ثانياً. المستثمر بالمال ويسمى (المضارب بعمله) .

ثالثاً. المصرف كوسيط مالي بين الطرفين ، وكيل عن المودع وهو المضارب بماله من حيث الاتفاق مع المستثمر وهو المضارب بعمله .

4.أنواع المضاربة : (السيد طايل ، 2012 ، 266) .

اولاً . المضاربة المقيدة : اي هي المضاربة المقيدة لصاحب العمل ، تتوقف على نوع ومكان وزمان وصفة العمل ومن يتعامل معه ...الخ .

ثانياً. المضاربة المطلقة : وهي بأن يقدم المضارب بماله المال الى المضارب بعمله ، دون تقييده بشروط معينة ، كأن يقول له خذه هذا المبلغ من المال مثلاً مائة الف دينار ، ضارب بالمبلغ ، ما نتج من رزق الله من ربح بيننا مثلاً 50% لكل منا .

ثانياً . بيع المرابحة :

1. تعريف المرابحة :

تعد **المرابحة** من البيوع التي يجهر فيها البائع بكلفة البضاعة اضافة الى الربح للمشتري ، حيث ان المشتري يعرف كلفة البضاعة (كلفة الشراء + مصاريف الاخرى) ، اي اعتماد المشتري فيها على اخبار البائع بثمن السلعة الاول ، و ايضاً الربح المضاف اليها من قبل البائع ليشكل ثمن السلعة او سعر البيع المحدد (كلفة الشراء + الربح).

2. انواع المرابحة:

اولاً. المرابحة البسيطة:

1. تعريف المرابحة البسيط:

التعريف اللغوي : "مصدر من الربح وهي الزيادة والنماء في التجارة ".

التعريف الفقهي : عرف الفقهاء الاحناف المرابحة بأنها " نقل ما ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول مع زيادة ربح ، وهي بيع بمثل الثمن الاول مع زيادة ربح " . (الزينى ، 2012 ، 86) .

2. شروط صحة المرابحة البسيطة:

اولاً .أن يكون ثمن البضاعة الاول معلوماً .

ثانياً.أن يكون الربح المضاف الى الثمن الاول معلوماً .

ثالثاً.أن يكون راس المال من ذوات الامثال .

رابعاً.ألا يكون الثمن في العقد الاول مقابلاً لجنسه من اموال الربا .

خامساً.أن يكون العقد الاول صحيحاً .

3. خصائص المرابحة البسيطة:

اولاً.هناك طرفان لعقد المرابحة البسيطة الطرف الاول المصرف بصفة (البائع) والطرف الثاني هو المشتري .

ثانياً.يتم عقد البيع بشكل مباشر دون مواعدة كون البضاعة ملك للمصرف وموجودة اصلاً.

ثالثاً.المصرف يكون مالكاً للبضاعة اي ان البضاعة هنا موجودة اصلاً لدى المصرف .

رابعاً.يكون المصرف تاجراً حقيقة كونه يمتك البضاعة ويسعى لبيعها وتحقيق الربح .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً . المرابحة للآمر بالشراء :

قد اجيزت في المعاملات الاسلامية سواء شمل السلعة تغيير ام لا .

1. شروط المرابحة للآمر بالشراء :

حتى يكون البيع مرابحة للآمر بالشراء يجب توفر شرطين هما كالأتي :

اولاً. ان يكون البيع عرضاً فلا يصح بيع النقدية مرابحة وللبائع ان يضم الى اصل الثمن كل ما انفقه على السلعة حسب العادة المعروفة بين التجار سواء كان عيناً قائمة بذات المبيع كصبغ الثوب وخياطته و تطريزه وفتل الصوف والقطن ..الخ ، ام كان خارج عن المبيع مثل اجرة النقل والتحميل والخزن ...الخ.

ثانياً. في بيع المرابحة فالثمن يكون فيه مثلياً كالدنانير من العملات وكذلك المعدودات والمكيلات (الشمري ، 2016 ، 169).

2. شروط صحة المرابحة للآمر بالشراء مع الالزام بالوعد:

اولاً. وعد من العميل بالشراء ، ومن البنك بالبيع .

ثانياً. توكيل من البنك المراسل بطلب البضاعة وكفالة دفع الثمن .

ثالثاً. بيع البائع البضاعة الى البنك ممثلاً بمراسله .

رابعاً. بيع البنك البضاعة الى العميل .

ثالثاً . المشاركة:

1. تعريف المشاركة :

تعني الشراكة التي تتم باتفاق طرفين هما المصرف والعميل ، بالمشاركة برأس المال بنسب متساوية أو متفاوتة لأنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم أو صفقة محددة ، أما بالنسبة لتوزيع **الربح** المتحقق من المشروع فيتم ذلك حسب أتفاق الطرفين على آلية توزيع الربح وتحديد النسب بالأتفاق أيضاً ، أما بالنسبة **للخسارة** فتوزع حسب نسبة كل طرف في رأس المال (ابو محيميد ، 2008 ، 101) .

2. أنواع المشاركة : (الشمري ، 2016 ، 225) .

اولاً. المشاركة الثابتة: وهي المشاركة التي يبقى نصيب الشريك ثابت في رأس مال المشاركة خلال اجلها المحدد .

ثانياً. المشاركة المنتهية بالتمليك: وهي المشاركة التي يعطي فيها المصرف الحق للطرف الاخر شراء حصة المصرف وبشكل تدريجي بحيث تتناقصة حصة المصرف و تزداد بالمقابل حصة الشريك الاخر ، لحين أنفراده بملكية كل رأس المال .

ثالثاً. المساهمات : يمتلك المصرف في هذا النوع من المشاركات اسهماً او وحدات تمثل ملكية في رأس مال منشأة ما .

3. شروط صحة المشاركة : (السيد طايل ، 2012 ، 267- 268) .

اولاً . ان يكون رأس المال معلوماً .

ثانياً . الاهلية القانونية* للشركاء ، والتي يتمتع بها لكي يكون اصيلاً عن نفسه او وكيلاً عن الشركاء الأخرين .

ثالثاً . معلومية الربح ، لأن الجهالة للربح تفسد الشركة ، فالربح بمثابة المعقود عليه ، واذا جهل فسدت الشركة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث :الجانب العملي للبحث

للوصول الى اهداف البحث وتطبيق فرضياته سنستخدم الوسائل الاحصائية الأتية:

1- الارتباط الخطي البسيط (معامل ارتباط بيرسون)
2- اختبار t لاختبار معنوية الارتباط الخطي البسيط
3- الانحدار الخطي البسيط
4- اختبار Z لاختبار النسب

وسيكون العمل على كل مصرف وبصورة عامة، اما المتغيرات المستخدمة في البحث فهي نسبة تغطية السيولة LCR والعائد على حق الملكية للاعوام (2010-2016) :

المتغير المستقل وهو:

نسبة تغطية السيولة LCR === X1

اما المتغير المعتمد (التابع) هو:

العائد على حق الملكية=== Y1

اولاً :أختبار فرضية الارتباط :

معامل ارتباط بيرسون: لاختبار فرضيات الدراسة الخاصة بالارتباط سيتم استخدام معامل ارتباط بيرسون ولاختبار دلالة معامل الارتباط سنستخدم أختبار t لاختبار معامل الارتباط، والنتائج كما يأتي:

لاختبار الفرضية الاولى والتي تنص (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة تغطية السيولة LCR و العائد على حق الملكية لكل مصرف من مصارف عينة البحث واجمالي المصارف) وكانت النتائج كما يلي :-

جدول (1) يبين علاقة الارتباط لكل مصرف واجمالي المصارف عينة البحث

		الوطني الاسلامي	الشرق الاوسط	العراقي الاسلامي	بغداد	الاجمالي
نسبة تغطية السيولة	R	-0.33	-0.53	-0.57	-0.25	*-0.43
	t-test	0.78	1.40	1.55	0.58	2.43

قيمة اختبار t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5)=2.57
قيمة اختبار t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (26)=2.05

من خلال الجدول (1) نلاحظ:

بلغت قيمة اختبار t المحسوبة لقيمة معامل الارتباط بين نسبة تغطية السيولة و العائد على حق الملكية (2.43) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني هناك علاقة ارتباط بين نسبة تغطية السيولة LCR و العائد على حق الملكية وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.43-) وهي قيمة سالبة وهذا يدل على ان الارتباط عكسي اي ان كلما زادت نسبة تغطية السيولة LCR قلت نسبة العائد على حق الملكية، اما على مستوى المصارف فكانت كما يأتي:

اولاً . المصرف الوطني الاسلامي: بلغت قيمة اختبار t المحسوبة لقيمة معامل الارتباط (0.78) وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباطية بين نسبة تغطية السيولة LCR و العائد على حق الملكية لهذا المصرف.

ثانياً . مصرف الشرق الاوسط: بلغت قيمة اختبار t المحسوبة لقيمة معامل الارتباط (1.40) وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباطية بين نسبة تغطية السيولة LCR و العائد على حق الملكية لهذا المصرف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً . المصرف العراقي الاسلامي: بلغت قيمة اختبار t المحسوبة لقيمة معامل الارتباط (1.55) وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباطية بين نسبة تغطية السيولة LCR و العائد على حق الملكية لهذا المصرف.

رابعاً . مصرف بغداد: بلغت قيمة اختبار t المحسوبة لقيمة معامل الارتباط (0.58) وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباطية بين نسبة تغطية السيولة LCR و العائد على حق الملكية لهذا المصرف.

ثانياً: اختبار فرضية الانحدار:

تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات التأثير وكما يأتي:

لاختبار الفرضية الثانية والتي تنص: (يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة تغطية السيولة LCR في العائد على حق الملكية على مستوى كل مصرف ولأجمالي المصارف) وكانت النتائج كما يأتي :-

أ- المصارف مجتمعة:

جدول (2) نتائج الانحدار الخطي البسيط لنسبة تغطية السيولة في العائد على حق الملكية

	قيمة الثابت	معامل بيتا	قيمة t المحسوبة	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
نسبة تغطية السيولة	10.09	-0.019	2.40	0.18	5.77	وجود تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،26)=4.23

بلغت قيمة F المحسوبة (5.77) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،26) والبالغة (4.23) وهذا يعني هناك تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة تغطية السيولة LCR في العائد على حق الملكية، وبما ان اشارة معامل بيتا سالبة هذا يعني بان التاثير عكسي، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.18) وهذا يعني بان (18%) من التغيرات الحاصلة في االعائد على حق الملكية يمكن تفسيره من خلال نسبة تغطية السيولة LCR، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (-0.019) وهي قيمة سالبة وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في نسبة تغطية السيولة LCR سوف يكون هناك نقصان بمقدار (2%) في العائد على حق الملكية، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل الأتي:

$$Y1 = 10.09 - 0.019\ X1$$

حيث ان:

Y1: تمثل العائد على حق الملكية

X1: تمثل نسبة تغطية السيولة LCR

ب- المصرف الوطني الاسلامي:

جدول (3) نتائج الانحدار الخطي البسيط لمؤشرات السيولة في العائد على حق الملكية

	قيمة الثابت	معامل بيتا	قيمة t المحسوبة	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
نسبة تغطية السيولة	12.65	-0.086	0.78	0.11	0.61	لايوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،5)=6.61

بلغت قيمة F المحسوبة (0.61) وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،5) والبالغة (6.61) وهذا يعني لايوجد تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة تغطية السيولة LCR في العائد على حق الملكية، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل الأتي:

$$Y1 = 12.65 - 0.086\ X1$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـ- مصرف الشرق الاوسط:

جدول (4) نتائج الانحدار الخطي البسيط لـمؤشرات السيولة في العائد على حق الملكية

	قيمة الثابت	معامل بيتا	قيمة t المحسوبة	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
نسبة تغطية السيولة	31.77	-0.15	1.40	0.28	1.97	لايوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،5)=6.61

بلغت قيمة F المحسوبة (1.97) وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،5) والبالغة (6.61) وهذا يعني لايوجد تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة تغطية السيولة LCR في العائد على حق الملكية، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل الأتي:

$$Y1 = 31.77 - 0.15\ X1$$

د- المصرف العراقي الاسلامي:

جدول (5) نتائج الانحدار الخطي البسيط لـمؤشرات السيولة في العائد على حق الملكية

	قيمة الثابت	معامل بيتا	قيمة t المحسوبة	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
نسبة تغطية السيولة	9.07	-0.018	1.55	0.32	2.39	لايوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،5)=6.61

بلغت قيمة F المحسوبة (2.39) وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،5) والبالغة (6.61) وهذا يعني لايوجد تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة تغطية السيولة LCR في العائد على حق الملكية، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل الأتي:

$$Y1 = 9.07 - 0.018\ X1$$

هـ- مصرف بغداد:

جدول (6) نتائج الانحدار الخطي البسيط لـمؤشرات السيولة في العائد على حق الملكية

	قيمة الثابت	معامل بيتا	قيمة t المحسوبة	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
نسبة تغطية السيولة	10.67	-0.015	0.57	0.06	0.32	لايوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،5)=6.61

بلغت قيمة F المحسوبة (0.32) وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،5) والبالغة (6.61) وهذا يعني لايوجد تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة تغطية السيولة LCR في العائد على حق الملكية، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل الأتي:

$$Y1 = 10.67 - 0.015\ X1$$

ثالثاً :اختبار النسب: لمعرفة الفروقات بين مصارف عينة البحث سوف نستخدم اختبار النسب وبما انه لدينا اكثر من مجتمعين (اربع مصارف) سوف نستخدم اختبار مربع كايchi لاختبار النسب لعدة مجتمعات.

* القيمة الجدولية لاختبار النسب اختبار مربع كاي سيعتمد على درجة الحرية والتي هي (عدد المجتمعات – 1) وهنا درجة الحرية هي (4-1=3) ومستوى دلالة (0.05) حيث ان (قيمة مربع كاي الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية(2)=5.99) وهي ثابتة لكل الجداول وسوف نختبر الفرضية الأتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاختبار الفرضية الثالثة والتي تنص (هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين المصارف الاسلامية والتجارية لنسبة تغطية السيولة LCR) وكانت النتائج كما يأتي:-

جدول (7) يبين اختبار النسب بين المصارف لنسبة تغطية السيولة LCR

السنوات	الوطني الاسلامي	الشرق الاوسط	العراقي الاسلامي	بغداد	قيمة مربع كاي المحسوبة	الدلالة
2010	6.9	17.1	67.4	8.5	100.17	دال لصالح العراقي الاسلامي
2011	16.2	32.7	38.2	12.8	114.85	دال لصالح العراقي الاسلامي
2012	11.4	44.1	21.1	23.5	111.87	دال لصالح الشرق الاوسط
2013	12.9	42.4	20.6	24.1	93.15	دال لصالح الشرق الاوسط
1014	9.0	46.7	22.5	21.8	149.23	دال لصالح الشرق الاوسط
2015	13.3	43.1	24.5	19.1	99.97	دال لصالح الشرق الاوسط
2016	4.8	26.1	33.9	35.1	221.50	دال لصالح مصرف بغداد

قيمة مربع كاي الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (3) = 7.82

من خلال الجدول (7) نلاحظ وحسب السنوات كما يأتي:

اولاً . لسنة 2010 : بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة (100.17) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين المصارف لنسبة تغطية السيولة LCR ولصالح المصرف العراقي الاسلامي.

ثانياً . لسنة 2011 : بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة (114.85) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين المصارف لنسبة تغطية السيولة LCR ولصالح المصرف العراقي الاسلامي.

ثالثاً . لسنة 2012 : بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة (111.87) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين المصارف لنسبة تغطية السيولة LCR ولصالح مصرف الشرق الاوسط.

رابعاً . لسنة 2013 : بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة (93.15) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين المصارف لنسبة تغطية السيولة LCR ولصالح مصرف الشرق الاوسط.

خامساً . لسنة 2014 : بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة (149.23) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين المصارف لنسبة تغطية السيولة LCR ولصالح مصرف الشرق الاوسط.

سادساً . لسنة 2015 : بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة (99.97) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين المصارف لنسبة تغطية السيولة LCR ولصالح مصرف الشرق الاوسط.

سابعاً . لسنة 2016 : بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة (221.50) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين المصارف لنسبة تغطية السيولة LCR ولصالح مصرف بغداد.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولاً : الاستنتاجات :

1. أظهرت خطوات استخراج نسبة تغطية السيولة LCR للمصارف الاسلامية والتجارية ، وإن المتغيرات أو بنود الميزانية المستخدمة في بسط ومقام نسبة الـ LCR عينها للمصارف الاسلامية والتجارية ، بناءاً على توجيهات البنك المركزي ، دون مراعاة خصوصية المصارف الاسلامية ، كونها تعمل بمبدأ الغُنم بالغُرم (الربح والخسارة) ولا تتعامل بالفائدة لا اخذاً ولا عطاءاً .
2. لم يميز البنك المركزي العراقي خصوصية العمل المصرفي الاسلامي بين المصارف الاسلامية والمصارف التجارية فيما يتعلق بتطبيق نسبة تغطية السيولة LCR من ناحية معدلات التدفق الداخلة والخارجة والخاصة ببنود بسط ومقام النسبة ، فقد تعامل البنك المركزي العراقي مع المصارف الاسلامية شأنها شأن المصارف التجارية فيما يتعلق بتفاصيل استخراج النسبة.
3. أظهرت النتائج الاحصائية المستخرجة في اختباركاي (chi) للنسب ، أن النتائج كانت لصالح المصارف التجارية قياساً بالمصارف الاسلامية .
4. أظهرت النتائج الاحصائية أن نسبة تغطية السيولة LCR لاتؤثر على معدل العائد على حق الملكية على مستوى المصرف الواحد ، اما على مستوى المصارف مجتمعة فهناك تأثير عكسي.

ثانياً . التوصيات :

من خلال تحديدالاستنتاجات التي توصل اليها البحث تم اقتراح عدد من التوصيات تمثلت في الأتي :-

1. ضرورة قيام البنك المركزي العراقي باضافة بنود داخل الميزانية العمومية مخصصة للمصارف الاسلامية حصراً ، دون المصارف التجارية ،وذلك لخصوصية عمل المصرف الاسلامي قياساً بالتجاري، حيث انها تعمل وفق مبدأ الغنُم بالغُرم (الربح والخسارة) ، ما يعني مخاطرة المصارف الاسلامية اكبر من مخاطرة المصارف التجارية.
2. ضرورة قيام البنك المركزي التعديل على معدلات التدفق الداخلة والخارجة لصالح المصارف الاسلامية ، والمستخدمة في بسط ومقام نسبة تغطية السيولة LCR .
3. ضرورة وجود سوق مالي اسلامي، يساند المصارف الاسلامية في مواجهة الطلب على الودائع من خلال تسييل موجوداتها الاسلامية.
4. العمل على ايجاد ادوات سيولة للمصارف الاسلامية تتحقق من خلالها نسب السيولة المعتمدة مثل استخدام (الصكوك الاسلامية).

المصـــادر

اولاً ــ المصادر العربية :

أ. الكتب العربية:-

1. البديري ، حسن جميل ، البنوك مدخل محاسبي و إداري ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2013 .
2. جمال ، ناجي ، غادر ، محمد ، المحاسبة المصرفية بين النظرية و التطبيق ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، لبنان ، 2013 .
3. جلدة ، سامر ، البنوك التجارية والتسويق المصرفي ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، 2011
4. حشاد ، نبيل ، انظمة التأمين على الودائع وحماية المودعين التجارب والدروس المستفادة ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 1993 .
5. الحسيني ، فلاح حسن عداي ، والدوري ، مؤيد عبد الرحمن عبدالله ، ادراة البنوك - مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، عمان – الاردن ، 2000 .
6. حداد ،اكرم وهذلول ،مشهور ، النقود والمصارف ، مدخل تحليلي ونظري ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، 2008.
7. رمضان ، جودة ، ادارة البنوك ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر و الطباعة ، عمان - الاردن ، 2000 .
8. الرفاعي ، فادي محمد ، المصارف الاسلامية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2004 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. الزبيدي ، حمزة محمود ، إدارة المصارف استراتيجية تعتبئة الودائع وتقديم الائتمان ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن، 2011 طبعة معدلة .

10. الزينى ، محمود حسنى ، عقد المرابحة في الفقه الاسلامي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2012 .

11. السيد طايل ، مصطفى كمال ، البنوك الاسلامية و المنهج التمويلي ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2012.

12. السنهوري ، محمد مصطفى ، إدارة البنوك التجارية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2013 .

13. سعيد ، عبد السلام لفته ، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2013 .

14. آل شبيب ، دريد كامل ، إدارة البنوك المعاصرة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن ، 2012 ط 1 .

15. الشمري ، صادق راشد ، المعاملات المصرفية الاسلامية مفاهيم وتطبيقات ، مطبعة الكتاب ، بغداد ، 2016.

16. الشمري ، صادق راشد ، إدارة العمليات المصرفية الواقع والتطبيقات العملية ، مطبعة السعدون ، بغداد ، 2014 .

17. الشمري ، صادق راشد ، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و اثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية ، يازوري للطباعة و النشر ، عمان / الاردن ، 2016 .

18. عبد الله ، خالد أمين ، الطراد ، إسماعيل إبراهيم ، إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2006 .

19.عقل ، مفلح ، وجهات نظر مصرفية –الجزء الثاني- الطبعة الاولى ,البنك العربي, عمان ، الاردن ، 2000.

20.عيسى ، خلفان حمد ، صيغ الاستثمار الاسلامي ، الجنادرية للنشر و التوزيع ، 2016 .

21.عطية ، جمال الدين ، البنوك الاسلامية بين الحرية والتنظيم ، دار الاتحاد العربي للطباعة ، القاهرة ، ط2 ، 1993 .

22.المغربي ، عبد الحميد عبد الفتاح ، الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، جدة ، 2004 .

23.الموسوي ، حيدر يونس ، المصارف الاسلامية اداءها المالي واثارها في سوق الاوراق المالية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2011 .

24.مصطفى ، أحمد فريد ، غفار ، محمد عبد المنعم ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2000.

25.النجار ، اخلاص باقر ، المصارف الاسلامية ، مديرية دار الكتب للطباعة و النشر ، جامعة البصرة ، 2009 .

26.الهواري، سيد ، إدارة البنوك مع التركيز على البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، دار الجيل، القاهرة، 1987.

27.وهبة ، محمد سليم ، كلاكش ، كامل حسين ، المصارف الاسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2011 .

ب ـ الرسائل والاطاريح :

1. ابو محيميد ، موسى عمر مبارك ، أطروحة دكتوراه ، مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بازل II ،الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، الأردن ، 2008.

2. الخزعلي ، رقية عبد الخضر شنيت ، تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية ، بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة ، الدبلوم العالي ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، 2016 .

3. السعدي, سوسن محمد سليم, المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن، رسالة ماجستير قدمت في جامعة اليرموك ، 2010م.

4. الكروي, بلال نوري سعيد ," تقييم ربحية المصارف بإستخدام مؤشرات السيولة – دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرف الرافدين والرشيد" ,المجلة العراقية للعلوم الادارية –كلية الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء – المجلد السادس – العددالرابع والعشرون ,2009 .

جـ ـ التقارير والبحوث والدوريات :

1. ابو احمد ، رضا صاحب ، الصائغ ، محمد جبار ، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الاردنية 1995 – 2002 ، كلية الارداة والاقتصاد – جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة .

2. جميل ، هيل عجمي ، أثر الإحتياطي النقدي الإلزامي على التسهيلات الإئتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة 1980-2001، مركز الأردن للدراسات ، عمان ، 2003.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : المصادر الانكليزية :

1. Garcia , Cicco Javier & Kawamura, Enrique " Central Bank Liquidity Management and "Unconventional MonetaryPolicies"February- Universidad Catlica Argentina and Central Bank of Chile,2014.
2. Klein , Money and The Economy Harcourt Brace Jovanovich INC, 5th ,ED, New York , 1982.
3. Lakshmi Balasubramanyan and David D. VanHoose ," Bank Balance Sheet Dynamics under a Regulatory Liquidity-Coverage-Ratio Constraint - Journal of Macroeconomics, Federal Reserve Bank of Cleveland , 2013.
4. Matten,chris,"managing bank Capital-capital Allocation and performance measurement ", th2, john wiley &sons, ltdchichester ,new york, weinheim Brisbane,Singapore Toronto,2000.
5. Stefan W. Schmitz, " The Impact of the Liquidity Coverage Ratio(LCR) on the Implementation of Monetary Policy " OENB , 2013.
6. Stefan W. Schmitz, "The liquidity coverage ratio under siege" , Oesterreichische Nationalbank , 2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Copyright of Baghdad College of Economic Sciences University is the property of Republic of Iraq Ministry of Higher Education & Scientific Research (MOHESR) and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.

www.manaraa.com